

ليبيا وتركيا وسياسة حافة الهاوية في المتوسط

طارق القيزاني
صحافي تونسي



بسبب ثرواته الطاقية والتي جعلت العلاقات بين الجارين في قمة التوتر وكادت أن تتحول إلى حرب حقيقية، قبل أن تفصل هيئة التحكيم الدولية في النزاع وتصدر حكما يفرض سيادة ليبيا على الجرف في عام 1982. واليوم، يشير دليل "سانريمو" بشأن القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار، في فقرته الرابعة والثلاثين، أنه إذا شنت أعمال عدائية في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو في الرصيف القاري لدولة محايدة، فإنه يجب على الدول المتحاربة ألا تتقيد بالقواعد النافذة الأخرى لقانون النزاعات المسلحة في البحار فحسب، بل أن تراعى أيضا حسب الأصول حقوق وواجبات الدولة الساحلية من بين جملة أمور أخرى، لاستكشاف واستغلال الموارد الاقتصادية للمنطقة الاقتصادية الخالصة والرصيف القاري، ولحماية ووقاية البيئة البحرية.

الاتفاق الأمني والبحري بين أنقرة وحكومة الوفاق في طرابلس، لا يضع ليبيا على فوهة بركان فقط، وإنما هو يدفع أيضا بجميع أسباب التوتر إلى مياه حوض المتوسط الساخنة أصلا، ولاسيما مع العدوين التاريخيين في المنطقة، قبرص واليونان

ويجب على الدول المتحاربة بحسب الدليل كذلك، أن تراعي خاصة وحسب الأصول الجزر الاصطناعية والمنشآت والتحصينات ومناطق الأمن التي أعدها الدول المحايدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة والرصيف القاري.

ومن بين الالتزامات الأخرى التي يتوجب اتباعها أن تتجنب الدول المتحاربة قدر الإمكان التدخل في استكشاف أو استغلال الدولة المحايدة للمنطقة. والإمتثال لمبادئ الحماية والوقاية للبيئة البحرية حسب الأصول.

ليس أقلها خطورة على الدول الثالث، مصر والجزائر وتونس التي ترتبط بحدود مشتركة مع ليبيا. كما ينسف الاتفاق أليا الجهود التي تبذلها العواصم الثلاث منذ إطلاق مبادرة الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي للتوصل إلى حل سياسي شامل في ليبيا على قاعدة اتفاق الصخيرات لعام 2015. فهل أصبح هذا الجهد في نظر حكومة الوفاق في طي الماضي؟

الوقائع على الأرض وسنوات التفاوض الضائعة ترسم حقيقة سياسية في ليبيا وهي أن الحكم مستقبلا قد لا يتسع لجميع الفرقاء رغم تخصيص اتفاق الصخيرات وجهود مبعوث الأمم المتحدة ودول الجوار في هذا الاتجاه، وأن الأزمة قد لا تقف عند مجرد إزاحة أحد الخصمين في ظل تضارب مصالح القوى الدولية في هذا البلد.

ويدرك الليبيون خاصة أن مثل هذا النوع من الاتفاقات الموقعة مع أنقرة لها رواسب قديمة وغير مطمئنة في علاقتها بدول الجوار. فالمخاوف الحالية تعود بالذاكرة إلى حادثة الجرف القاري المتنازع عليه بين ليبيا وتونس في ثمانينات القرن الماضي

يمثل تدويل النزاع على الأرض في ليبيا الخطوة الأكثر خطورة في هذا البلد الممزق، وهي المرحلة التي قد تهدد بدق إسفين بين الفرقاء الليبيين والسير نحو الانهيار الكامل لما تبقى من مؤسسات وكيان الدولة. لا يضع الاتفاق الأمني والبحري بين أنقرة وحكومة الوفاق في طرابلس، ليبيا على فوهة بركان فقط، فالحملة العسكرية لقائد الجيش شرق البلاد، المشير خليفة حفتر، لم تتأخر كثيرا في الرد وبدء حملة جديدة على العاصمة طرابلس، وإنما هو يدفع أيضا بجميع أسباب التوتر إلى مياه حوض المتوسط الساخنة أصلا، ولاسيما مع العدوين التاريخيين في المنطقة، قبرص واليونان، فضلا عن التبعات الأمنية المتوقعة على المستعمرات العثمانية القديمة في الجنوب.

والاتفاق بشكل عام يعد خطوة حيوية لمطوحات أنقرة بعد عدة اتفاقات تجارية وعسكرية مماثلة في السودان وقطر، ليس أقلها أهمية تأمين موارد الطاقة وتعزيز الصناعة العسكرية وإحياء النفوذ التاريخي للإسطول العثماني في مياه المتوسط. لكن الاتفاق الحالي لا يأخذ بعين الاعتبار الوضع السياسي المشتت في ليبيا والتحديات التي قد يعرفها البلد في حال تمت استعادة وحدته السيادية بالقوة لأحد طرفي النزاع. فمن سيلزم هذا الاتفاق مستقبلا؟ أم أنه اتفاق يراود من ورائه أصلا قطع الطريق عن أي حلول ليبية ليبية؟

ربما يتعين الآن انتظار الخطوة التالية بشأن ما سيصدر عن أنقرة في حال أمرت قواتها بالتحرك في ليبيا ونجدة حكومة الوفاق من أجل الحيلولة دون سقوط العاصمة بيد قوات حفتر وموقف الدول المغاربية التي اكتفت بالتفرج والصمت وسياسة الحياد السلبي إزاء النزاع حتى الآن. والأكثر تعقيدا أن هذا الاتفاق الذي وقعته جهة محدودة السلطة والسيادة في ليبيا، يخترق من حيث المبدأ الاعتراف الدولية في مراعاة مصالح دول الجوار وأمنها، بأن أسقط بشكل متسلسل واقعا جديدا على المنطقة، ليس أقلها خطورة على الدول الثالث، مصر والجزائر وتونس التي ترتبط بحدود مشتركة مع ليبيا.

كما ينسف الاتفاق أليا الجهود التي تبذلها العواصم الثلاث منذ إطلاق مبادرة الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي للتوصل إلى حل سياسي شامل في ليبيا على قاعدة اتفاق الصخيرات لعام 2015. فهل أصبح هذا الجهد في نظر حكومة الوفاق في طي الماضي؟

الوقائع على الأرض وسنوات التفاوض الضائعة ترسم حقيقة سياسية في ليبيا وهي أن الحكم مستقبلا قد لا يتسع لجميع الفرقاء رغم تخصيص اتفاق الصخيرات وجهود مبعوث الأمم المتحدة ودول الجوار في هذا الاتجاه، وأن الأزمة قد لا تقف عند مجرد إزاحة أحد الخصمين في ظل تضارب مصالح القوى الدولية في هذا البلد.

ويدرك الليبيون خاصة أن مثل هذا النوع من الاتفاقات الموقعة مع أنقرة لها رواسب قديمة وغير مطمئنة في علاقتها بدول الجوار. فالمخاوف الحالية تعود بالذاكرة إلى حادثة الجرف القاري المتنازع عليه بين ليبيا وتونس في ثمانينات القرن الماضي



حفر في طرابلس بضوء أخضر لقطع الطريق أمام التدخل التركي

من الطراز الأول في شمال أفريقيا وجنوب المتوسط وثروات طائلة من النفط والغاز والمعادن النفيسة، مع شعب قليل العدد، ومناطق شاسعة شبيهة خالية من السكان.

لا أحد سيسمح للسراج بممارسة هذه اللعبة الخطرة التي ستضرب الأمن الإقليمي والدولي في مقتل، والتي تمثل تحديا للمنطقة والعالم، وخاصة الدول ذات العلاقة المباشرة بالشأن الداخلي الليبي، أو ذات المصالح الاقتصادية في ليبيا. ثم ماذا عن حكم الميليشيات؟ خلال الأسابيع الماضية اكتشف العالم ما يمكن أن يحدث في دول يحكمها حشد ميليشياوي، الصورة في العراق ولبنان كانت واضحة، قبل ذلك كان الوضع في اليمن فاضحا لدور السلاح المنفلت عندما يكون بين أيدي مسلحين عقائديين من خارج سلطة الدولة، الواقع الليبي لا يختلف، فالبلاد التي تعيش على وقع الفوضى منذ تسع سنوات، توجد بها حكومة تدار من قبل الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، وكل حديث عن إمكانية الحل السياسي يبدو غير مجد حيث لا حرية ولا ديمقراطية ولا سيادة دولة ولا حوكمة ولا أمن ولا استقرار ولا انتخابات ولا سلم أهلية في ظل سلطة ميليشياوية.

إن الحل في ليبيا هو إرساء مؤسسات الدولة، ومنها القوات المسلحة وعلى رأسها الجيش الوطني الذي أثبت نجاعته في محاربة الإرهاب وبسط الأمن والاستقرار وتأمين الثروات في مواقع سيطرته وفي الالتزام بالمواثيق والتعهدات الدولية، وتحالفه المعلن مع قوى الاعتدال في المنطقة، كما أكد التزامه بالانتقال السياسي وكتابة الدستور وتنظيم الانتخابات واحترام إرادة الشعب وبيان المصالح الوطنية والتعهد بعلاقات متوازنة مع دول الجوار والعالم، وكل ذلك جعله يحظى باعتراف دولي واضح من خلال التعامل مع مواقفه بالكثير من التفهم والاحترام.

قد تستغرق معركة تحرير العاصمة أياما، ولكنها ستحقق الأهداف المرسومة لها في ظل التأييد الشعبي الجارف الذي تحظى به، وكذلك في ظل حصول القيادة العامة على الضوء الأخضر لتنفيذ المهمة، أما السراج فقد يواصل المكابرة قبل أن يخرج من العجبة نهائيا، هناك حالات سابقة سجلها التاريخ لا تختلف عن حالته، ولكن خاتمة مساره ستشمل وصمة لا يريدها أحد وهي وصمة من رهن بلاده لأطماع الأجنبي فقط ليستمر في الحكم أو ليرضي العصابات المحيطة به.

أقرب إلى حكم الميليشيات وجدوا أنفسهم في موقف مرجح دفع بهم إلى التخلي عن السراج، والأميركيون تواجه علاقاتهم بالأتراك توترا بالغا على كل الأصعدة ما جعلهم يرون في إعلان حكومة الوفاق تبعيتها لأنقرة تحديا لهم.

علينا أن ننظر إلى الوضع من زاوية أخرى: ماذا لو لم ينته العالم إلى خطورة تصرفات السراج؟ وتدخلت تركيا مباشرة في غرب ليبيا لدعم حكومة السراج المنهكة؟ هذه الزاوية طرحت في عواصم غربية، وتم التوصل من خلالها إلى نتيجة واحدة وهي أن التدخل التركي سيقود حتما إلى تدخل مصري في شرق البلاد لدعم الجيش الوطني والبرلمان المنتخب وحكومته، وسيكون لذلك تأثير واضح ومباشر في دول الجوار وفي المنطقة ككل. بعض المصادر أكدت أن القاهرة أبلغت واشنطن بأنها لن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى اردوغان ينقل "بلطجته" من شمال سوريا إلى غرب ليبيا، الاتحاد الأوروبي كذلك تطرق إلى هذه الفرضية من خلال لقاءات قادته في بروكسل، والروس أنفسهم لا يخفون استيائهم من استمرار الأتراك في مد أطماعهم على حساب سيادة الدول.

لم يعد خافيا أن تركيا تواجه عزلة إقليمية، فسياسة صفر خلفات مع الجوار التي كان قد نظر لها أحمد داود أوغلو قبل 20 عاما، أصبحت صفر صداقات في ظل حكم اردوغان. كما أن آثار التعتن التركي اتسعت إلى أبعد من دول الجوار. وباتت هناك أطماع عثمانية قديمة تتجدد مستهدفة دول المنطقة والاقليات العرقية الطورانية وبعض مراكز النفوذ المرتبطة سياسيا أو اقتصاديا بالاتراك، وهذا الأمر أصبح مصدر قلق في الكثير من الدول، وخاصة بالنسبة إلى الدول الكبرى التي ترى في المد التركي نزعة استعمارية جديدة تهدد مصالحها الاستراتيجية.

لننظر قليلا إلى الصورة: السراج يريد أن يسلم مفاتيح طرابلس لاردوغان، هذا يعني أن ليبيا ستصبح تدور في فلك التوسع العثماني الجديد، بمساحة تقارب المليون كلم مربع، وساحل طوله ألفا كلم، وموقع إستراتيجي

طرابلس، مجلس الشيوخ الأميركي يعترف بإبادة الأزمن دعما لقرار مجلس النواب، تركيا تتراجع خطوة إلى الوراء عن تصريحات رئيسها بالاستعداد لإرسال قوات إلى ليبيا. هذه الأحداث وغيرها، أكدت أن حكومة السراج زجت بنفسها في نفق مظلم، وعندما وضعت كل البيض في سلة اردوغان.

الأوروبيون كانوا أبرز الغاضبين باعتبار أن مذكرة التفاهم الموقعة في 27 نوفمبر الماضي تستهدف عضوين من اتحادهم هما اليونان وقبرص، الإيطاليون الذين كانوا

قد تستغرق معركة تحرير العاصمة أياما، ولكنها ستحقق الأهداف المرسومة لها في ظل التأييد الشعبي الجارف الذي تحظى به، وكذلك في ظل حصول القيادة العامة على الضوء الأخضر لتنفيذ المهمة

خلال 48 ساعة كانت هناك تحولات كبرى في المواقف الدولية: مناورات عسكرية إيطالية فرنسية قبرصية في شرق المتوسط، قمة الاتحاد الأوروبي ترفض مذكرة التفاهم بين السراج والرئيس التركي رجب طيب اردوغان حول المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، مصر تجرب إطلاق صاروخ جديد من غواصة في عرض البحر، الولايات المتحدة وروسيا تؤكدان التنسيق في ما بينهما لحل الأزمة الليبية، اليونان تعلن سحب اعترافها بحكومة السراج وتعترف بدلا عنها بالحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب الليبي، اليونان تقرر التعاون مع قوات البحرية الليبية في غلق العمر البحري حول جزيرة كريت لمنع وصول سفن تركية محملة بالسلاح إلى

الولايات المتحدة وروسيا تؤكدان التنسيق في ما بينهما لحل الأزمة الليبية، اليونان تعلن سحب اعترافها بحكومة السراج وتعترف بدلا عنها بالحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب الليبي، اليونان تقرر التعاون مع قوات البحرية الليبية في غلق العمر البحري حول جزيرة كريت لمنع وصول سفن تركية محملة بالسلاح إلى

الولايات المتحدة وروسيا تؤكدان التنسيق في ما بينهما لحل الأزمة الليبية، اليونان تعلن سحب اعترافها بحكومة السراج وتعترف بدلا عنها بالحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب الليبي، اليونان تقرر التعاون مع قوات البحرية الليبية في غلق العمر البحري حول جزيرة كريت لمنع وصول سفن تركية محملة بالسلاح إلى

الولايات المتحدة وروسيا تؤكدان التنسيق في ما بينهما لحل الأزمة الليبية، اليونان تعلن سحب اعترافها بحكومة السراج وتعترف بدلا عنها بالحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب الليبي، اليونان تقرر التعاون مع قوات البحرية الليبية في غلق العمر البحري حول جزيرة كريت لمنع وصول سفن تركية محملة بالسلاح إلى

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



أعطى القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر الضوء الأخضر لقواته بحسب معرفة طرابلس. جاء الأمر واضحا ومحتملا بكثير من الإشارات المهمة وعلى رأسها ضمان تأييد الجانب الأكبر من المجتمع الدولي لهذه الخطوة أو على الأقل حياده، حيث لم يعد هناك أمل في التوصل إلى حل للأزمة، ولا في الخروج من المازق، في ظل استمرار الوضع في طرابلس على ما هو عليه منذ اتفاق الصخيرات قبل أربع سنوات.

الثلاثاء الماضي، حظي رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج باستقبال رسمي في قصر الرئاسة التونسية بقرطاج، وتحدث مطولا مع الرئيس قيس سعيد. تونس تبقى من الدول القليلة التي تراهن عليه وعلى حكومته، وتستقبله وفق البروتوكول الرسمي ويعرف السلام الجمهوري واستعراض طابور الشرف.

وخلال إقامته في العاصمة التونسية عقد السراج عددا من اللقاءات مع سفراء ومبعوثين دوليين، استشف منها أو بلغ عبرها تلك النتيجة التي طرحها على أعضاء حكومته مساء الأربعاء وهي أن الموضوع قد انتهى، وأن هناك ضغطا دوليا لإنهاء الوضع الحالي لفائدة معركة الجيش لاسترجاع طرابلس.

خلال 48 ساعة كانت هناك تحولات كبرى في المواقف الدولية: مناورات عسكرية إيطالية فرنسية قبرصية في شرق المتوسط، قمة الاتحاد الأوروبي ترفض مذكرة التفاهم بين السراج والرئيس التركي رجب طيب اردوغان حول المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، مصر تجرب إطلاق صاروخ جديد من غواصة في عرض البحر، الولايات المتحدة وروسيا تؤكدان التنسيق في ما بينهما لحل الأزمة الليبية، اليونان تعلن سحب اعترافها بحكومة السراج وتعترف بدلا عنها بالحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب الليبي، اليونان تقرر التعاون مع قوات البحرية الليبية في غلق العمر البحري حول جزيرة كريت لمنع وصول سفن تركية محملة بالسلاح إلى

الولايات المتحدة وروسيا تؤكدان التنسيق في ما بينهما لحل الأزمة الليبية، اليونان تعلن سحب اعترافها بحكومة السراج وتعترف بدلا عنها بالحكومة المؤقتة المنبثقة عن مجلس النواب الليبي، اليونان تقرر التعاون مع قوات البحرية الليبية في غلق العمر البحري حول جزيرة كريت لمنع وصول سفن تركية محملة بالسلاح إلى



اتفاق يقض الليبيين والمجتمع الدولي